

أحدث التطورات

المصرفيات وجمودها. وشكلت إيرادات قطاع الهيدروكربونات 43.2% من إجمالي الناتج المحلي. وظلت الإيرادات غير البترولية على انخفاضها في انعكاس لتداعي الإدارة الضريبية. ونتيجة لذلك تكفي الإيرادات الجارية بالكاد لتغطية فاتورة الأجور المرتفعة وإعانات الدعم المالي. ولدت الرسوم على الصرف الأجنبي مكاسب غير متوقعة لتمويل جزء من النفقات الأخرى حيث بلغت عائدات رسوم الصرف الأجنبي 32.2% من إجمالي الناتج المحلي. استمرت فاتورة الأجور في الزيادة (42% من إجمالي الناتج المحلي) مما يعكس تضخم القطاع العام (مليوناً موظف حكومي من إجمالي عدد السكان البالغ 6.6 مليون نسمة) وارتفاع الرواتب الحقيقية. ظلت إعانات الدعم مرتفعة (11% من إجمالي الناتج المحلي)، مع دعم الجزء الأكبر لأسعار المستهلكين للمنتجات البترولية. وحيث أن الدعم تنازلي، فإنه يشجع الاستهلاك المفرط - بما في ذلك المستهلكون الأجانب - والتهريب الدولي. حققت الميزانية فائضاً ضئيلاً (1.7% من إجمالي الناتج المحلي) بعد ست سنوات من العجز. وانخفض الدين المحلي الإجمالي المستحق على الحكومة بشكل طفيف لكنه لا يزال مرتفعاً عند 144% من إجمالي الناتج المحلي.

في عام 2019، واصل الحساب الجاري تسجيل فوائض للعام الثالث على التوالي. ويرجع ذلك إلى استمرار سياسة التقنين التي يتبناها مصرف ليبيا المركزي للحد من عرض العملة الصعبة على الواردات الأساسية فقط، في حين ساهمت رسوم الصرف الأجنبي في كبح الطلب على الواردات من قبل القطاع العام. ويسهم ارتفاع إيرادات الهيدروكربون (31.7 مليار دولار) في زيادة الفائض. ومع ذلك سيكون الفائض أقل من المسجل في 2018 (11.6% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 21.4% من

كان الانتعاش الاقتصادي الأخير قصير الأجل، وتوقف في أوائل عام 2019 بسبب أخطر أزمة سياسية تواجه ليبيا منذ عام 2011. منع اندلاع الحرب حول طرابلس في أبريل نيسان 2019 ليبيا من مواصلة نموها الاقتصادي القوي. في الواقع، بعد الركود العميق خلال 2013-2016، مدفوعاً بالإنتاج النفطي المحدود (0.6 مليون برميل في اليوم مقابل 1.6 مليون برميل في اليوم)، تمكن الاقتصاد الليبي من زيادة الإنتاج بشكل كبير فوق مليون برميل في المتوسط في المتوسط خلال 2017-2019. ونتيجة لذلك، بلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في المتوسط 21% خلال 2017-2018، لكنه تباطأ بشكل حاد إلى 2.5% عام 2019، ومن المتوقع أن يكون سلبياً في عام 2020.

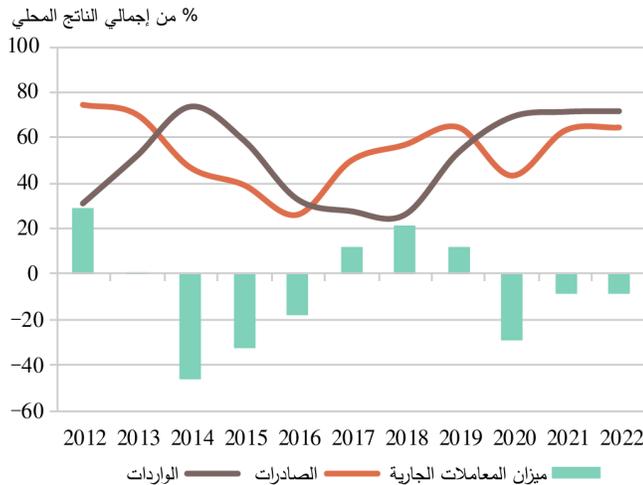
وبعد أربع سنوات من التضخم المرتفع، من المتوقع أن ينخفض مؤشر أسعار المستهلكين في 2019، وهو ما يعزى أساساً إلى انخفاض العلاوات السعرية في سعر الصرف بالسوق الموازية. بفضل الرسوم على المعاملات بالعملة الصعبة (183% في سبتمبر/أيلول 2018)، انخفضت إلى 163% (في أغسطس/آب 2019) وتيسير الحصول على العملات الأجنبية، تقاربت أسعار الصرف بالسوق الموازية والسوق الرسمية. في هذا السياق، انخفض مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 2.7% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2019. ويقدر الانكماش بمتوسط 3% في 2019. وظلت وعلى الرغم من ارتفاع إيرادات النفط ورسوم النقد الأجنبي، ظلت المالية العامة تحت ضغط في 2019، حيث قيدها ارتفاع

الجدول 1:	2019
عدد السكان (بالمليون)	66
إجمالي الناتج المحلي، بالمليار دولار	517
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالدولار)	7816
متوسط العمر المتوقع عند الميلاد	72.5

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، وآفاق الاقتصاد الكلي والفقير، والبيانات الرسمية إيضاحات: (أ) أحدث قيمة لمؤشرات التنمية العالمية (2017)

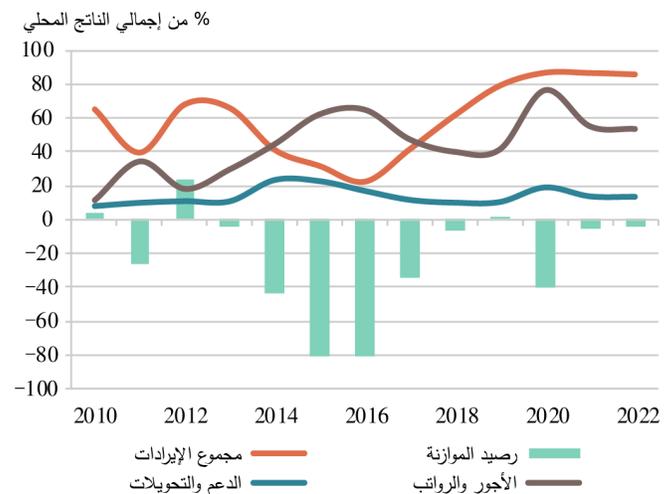
أصبح الصراع في ليبيا حرباً بالوكالة، مما يعقد إرساء السلام واحتمالات التعافي. وتوقف إنتاج النفط مع استخدام القطاع لتحقيق مكاسب سياسية حزبية، في حين أدى إلى تفاقم الوضع الاقتصادي ومعاناة السكان. ونتيجة لذلك، فإن إطار الاقتصاد الكلي غير مستقر حيث ستعاني الموازنة وحساب المعاملات الجارية من عجز في عام 2020. إن التوقعات غير مؤكدة، وقد ازدادت سوءاً بسبب آثار جائحة كورونا على الصعيد العالمي والمحلي. ومن الضروري التوصل إلى حل سياسي لتنفيذ الإصلاحات المطلوبة من أجل تحقيق نمو يقوده القطاع الخاص وخلق فرص عمل.

الشكل 2. ليبيا/ مؤشرات ميزان المدفوعات، (% من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: الحكومة الليبية وتقديرات خبراء البنك الدولي.

الشكل 1. ليبيا / المالية العامة، (% من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: الحكومة الليبية وتقديرات خبراء البنك الدولي.

إجمالي الناتج المحلي). وسيتيح هذا الفائض لمصرف ليبيا المركزي تعزيز احتياطياته من النقد الأجنبي بمقدار 3.6 مليار دولار، لتصل إلى 86.2 مليار دولار في نهاية 2019.

يلقي مسح حديث لبرنامج الغذاء العالمي والبنك الدولي بعض الضوء على الوضع السيئ لليبيين. فأكثر من نصف المشاركين لا يستطيعون الحصول على طعام مدعوم ويعيشون في منطقة كان فيها ما لا يقل عن خمس وفيات في الشهر السابق للمسح. وأفادت حصص كبيرة من المشاركين في المسح بانقطاع التيار الكهربائي أو المياه لمدة يوم واحد على الأقل في الشهر الذي يسبق المسح، أو لديهم أطفال لا يذهبون جميعاً إلى المدرسة، أو نزحوا بسبب الصراع، أو ليس لديهم عمل قانوني. علاوة على ذلك، فإن أكثر من نصف المشاركين إما لا يمتلكون حق الوصول إلى حساب مصرفي أو لم يتمكنوا من سحب الأموال خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

الآفاق المستقبلية

أثر القتال المستمر حول طرابلس وما تبعه من فشل الخصوم السياسيين في التوصل إلى اتفاق سلام مستدام على الاقتصاد، الأمر الذي أدى إلى تقادم جائحة كورونا. في هذا السياق، توقف إنتاج وتصدير النفط تقريباً منذ 18 يناير/كانون الثاني 2020، بسبب إغلاق موانئ ومرافئ النفط. وبافتراض استمرار تعطل الإنتاج حتى نهاية أبريل نيسان 2020، واستئناف إنتاج

الأجندات المتضاربة للبلدان الأجنبية التي تدعم الأطراف الرئيسية المشاركة في القتال من أجل السلطة والثروة، الأمر الذي سيؤخر الانتعاش والاستقرار. قد يستمر تعطيل إنتاج النفط وتصديره لفترة أطول مع عواقب اقتصادية واجتماعية وخيمة. ثانياً، يؤدي استمرار انتشار فيروس كورونا في أوروبا إلى تعطيل كل من العرض والطلب على السلع. وقد تعاني ليبيا من انخفاض الطلب على النفط، مما يخفض دخل ليبيا. وقد تواجه أيضاً نقصاً في المعروض من المعدات والسلع الاستهلاكية النهائية، مما قد يعطل تقديم الخدمات الأساسية ويزيد من معاناة السكان. ثالثاً، في حالة اشتداد نقشي الجائحة محلياً، وتفاقمها من جراء ضعف تطبيق التباعد الاجتماعي وانتشارها الشديد بين النازحين والمهاجرين، سيكون من الصعب معالجة واحتواء العدوى بسبب النظام الصحي المتدهور. وسيطلب سيناريو بديل يمكنه التغلب على الصعوبات القائمة وعدم اليقين إرادة سياسية متجددة لتوحيد البلد ومؤسساته. وسيمكن القرار السياسي دولة متماسكة من تنفيذ السياسات والإصلاحات الحاسمة لتعزيز المؤسسات، وتحقيق الاستقرار في إطار الاقتصاد الكلي، وتنويع الاقتصاد لتوفير ما يكفي من الوظائف في القطاع الخاص. تشمل السياسات الرئيسية تجديد حوكمة الدولة، وإعادة بناء البنية التحتية واستعادة الخدمات العامة، مع تحسين المؤسسات الاقتصادية من خلال إصلاح نظام الدعم، وترشيد حجم القطاع العام، وإصلاح النظام الضريبي، وضبط أوضاع القطاع المالي.

النفط ببطء للوصول إلى متوسط مستوى الإنتاج في العام الماضي بحلول نهاية العام، فإن ليبيا ستنتج فقط 0.67 مليون برميل يوميًا في المتوسط هذا العام (حوالي نصف العام الماضي). ونتيجة لذلك، سيكون نمو إجمالي الناتج المحلي سلبياً في عام 2020 (ناقص 19.4%) ولكنه سوف ينتعش بنسبة 22.2% في عام 2021، قبل أن يستقر حوالي 1.4% في العام التالي. ومن المتوقع أن يستمر الانكماش (بنسبة 1.3% في المتوسط) في ظل ازدياد التقارب بين أسعار الصرف في السوق الموازية وأسعار الصرف الرسمية. وأثر انخفاض صادرات النفط على مكونات عائدات ليبيا مع انخفاض أسعار النفط. ونتيجة لذلك، سيكون عجز الموازنة والحساب الجاري كبيراً في عام 2020 (36.7% و 29.3% من إجمالي الناتج المحلي)، خلال 2021-2022. ونتيجة لذلك، يمكن أن تتخفف الاحتياطات إلى 81 مليار دولار في عام 2020 وتتناقص أكثر إلى 77 مليار دولار بحلول نهاية عام 2022.

المخاطر والتحديات

المخاطر على توقعات خط الأساس مرتفعة بشكل غير عادي وتميل إلى الهبوط. أولاً، يبدو السلام والاستقرار صعباً في ضوء

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

الجدول 2. ليبيا/ مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

2022 ت	2021 ت	2020 ت	2019 ق	2018 ت	2017 ت
1.4	22.2	-19.4	2.5	15.1	26.7
1.3	2.0	-5.8	1.7	3.6	2.8
2.1	2.7	-6.7	2.7	0.0	14.1
1.5	20.1	-15.3	17.1	28.8	31.6
3.1	53.8	-42.2	33.6	32.2	82.6
1.0	19.9	-21.5	43.9	23.8	25.5
0.5	54.0	-38.0	4.3	35.9	116.9
2.2	4.3	-2.9	1.0	1.8	0.0
-1.0	-1.0	-2.0	-3.0	9.3	28.4
-8.2	-9.0	-29.3	11.6	21.4	11.7
-2.5	-2.6	-36.7	1.7	-7.0	-33.1
123.1	124.8	145.9	87.1	89.9	113.0
-2.5	-2.6	-36.7	1.7	-7.0	-33.1

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. ملاحظات: ق = تقديرات، ت = توقعات.